

The Impact of Political Instability and Oil Revenue Volatility on GDP: An Econometric Study of the Libyan Economy (1996-2024)

Mahmoud mohammed yarru

School of Administrative and Financial Sciences , Graduate Studies Academy - Gharyan Branch, Libya.

*Corresponding author email: Mahmoud yarru | mahmoudyaro75@gmail.com

Received: 30-09-2025 | Accepted: 20-08-2026 | Available online: 14-09-2026 / [DOI:10.5281/zenodo.22747327](https://doi.org/10.5281/zenodo.22747327)

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the impact of political fluctuations on the performance of the Libyan economy during the period under review, during which Libya experienced international sanctions, followed by a phase of relative political stability, then a political transition, and finally a stage of division. The oil sector constitutes the largest contributor to Libya's Gross Domestic Product (GDP). Hence, the research problem arises: To what extent have political fluctuations and the reliance on the oil sector as the state's sole source of income affected GDP performance over the quarter-century (1996–2024)? To address this, the study employed econometric analysis and time series analysis. It reached the following conclusion: conditions of political instability and sudden shocks to the oil sector have a very significant negative impact on the performance of GDP in Libya, in both the short run and the long run stability.

Keywords: Gross Domestic Product (GDP), Economic Decision-Making, Political Fluctuations, Economic performance, Oil revenues.

أثر التقلبات السياسية وتذبذب الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة قياسية للاقتصاد الليبي (1996-2024م)

محمود محمد عمرو يرو

مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع غريان، غريان، ليبيا.

*المؤلف المراسل: محمود يرو | mahmoudyaro75@gmail.com

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 20-08-2026م | متوفرة على الانترنت | 14-09-2026م | [DOI:10.5281/zenodo.22747327](https://doi.org/10.5281/zenodo.22747327)

ملخص البحث

جاءت هذه الدراسة لبيان أثر التقلبات السياسية خلال فترة الدراسة بحيث مرت الدولة الليبية في تلك الفترة بالعقوبات الدولية على الدولة الليبية ثم فترة الاستقرار السياسي النسبي ثم عملية التحول السياسي ومرحلة الانقسام على أداء الاقتصاد الليبي الذي يشكل فيه القطاع النفطي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا نبعت الإشكالية: الي أي مدي كان للتقلبات السياسية والاعتماد على قطاع النفط كمصدر دخل وحيد للدولة أثر على أداء الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة ربع القرن (1996-2024)، واتبعت الدراسة في ذلك منهج التحليل القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، وتوصلت إلى أن لظروف عدم الاستقرار السياسي والصدمات المفاجئة للقطاع النفطي أثر سلبي كبير جدا على أداء الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا في المدى القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، صنع القرارات الاقتصادية، الأداء الاقتصادي، التقلبات السياسية، الإيرادات النفطية.

1. المقدمة:

مرت ليبيا بمنعطفات سياسية مصيرية بدءاً بالعقوبات الدولية في تسعينيات القرن الماضي، مروراً بالانفتاح النسبي ومحاولات الإصلاح الاقتصادي في العقد الأول من الألفية، ووصولاً إلى الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة الليبية عام 2011 وما تلاها تقلبات سياسية مزمنة، وقد خلقت هذه التقلبات بيئة غير مواتية تماماً للتخطيط الاقتصادي طويل الأمد، وعطلت قدرة بعض المؤسسات أن تعمل بالكفاءة المطلوبة مما أدى إلى هدر الموارد الحيوية للسير بعملية النمو الاقتصادي، وإعاقة خطط التنويع الاقتصادي طويلة الأجل المنشودة [1]، وبالتوازي مع هذه التقلبات السياسية، تعرضت العائدات النفطية شريان الحياة للاقتصاد الليبي لتذبذبات حادة وغير مسبقة، فقد تأثرت هذه العائدات بتقلبات أسعار النفط العالمية (كما حدث في أزمت 2008، 2014-2016، وجائحة كوفيد-19 2020) [2]، ولكن الأثر الأبرز كان بسبب توقف الإنتاج والتصدير المتكرر بسبب الاضطرابات الأمنية والحصار على الموانئ والصراع على مرافق النفط منذ عام 2011، مما جعل الاقتصاد في حالة من عدم اليقين الدائم، بدلاً من التخطيط الاستراتيجي [3] والجدير بالذكر أن الاقتصاد الليبي يمثل بامتياز نموذجاً صارخاً لاقتصاد ريعي الذي يعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد غير متجدد وهو النفط، حيث يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لإيرادات الدولة الليبية والمورد الأهم واستقرار موازين المدفوعات وتوفير للعملة الصعبة، مما أدى إلى جعل أداء الاقتصاد الكلي ومستقبل التنمية في ليبيا حساساً بشكل كبير لتقلبات أسواق النفط العالمية من ناحية، ومدى استقرار البيئة الداخلية من ناحية أخرى [2]، وقد شهدت الفترة الممتدة من عام 1996 إلى عام 2024 تحولات جذرية على كلا الصعيدين السياسي والاقتصادي وفي هذا السياق، ستبرز هذه الدراسة لتحليل أثر التقلبات السياسية وتذبذب الإيرادات النفطية على أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1996-2024)، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تقديم فهم منهجي وعميق لأكبر التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الليبي، مستندة على التحليل الكمي للبيانات المتاحة على مدى ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، وتهدف في النهاية إلى تقديم رؤية تحليلية تساهم في استخلاص الدروس وتقديم توصيات التي قد تسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية في المستقبل.

2. مشكلة البحث

نظراً لمرور الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة بالعديد من المنعطفات السياسية المصيرية التي أسهمت في

تغيرات جوهرية في النظام والسلوك السياسي مع الاستمرار في الاعتماد على قطاع النفط كمصدر أساسي للدخل بحيث أصبح هذا القطاع من أهم محددات المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا ، ونظراً لتأثر قطاع النفط وإيراداته بمتغيرات بعضها خارجية تتعلق بالطلب وعرض سلعة النفط، وبعضها داخلية تتعلق بانخفاض الإنتاج او حجم الصادرات نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية والسياسية خلال فترة الدراسة، ومن هذا المنطلق نطرح المشكلة البحثية الأساسية في هذه الدراسة والتي تتمثل في:-

هل للتقلبات السياسية وتذبذب الإيرادات النفطية أثر على أداء الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال فترة الدراسة؟

3. أهداف البحث:

- تحليل العلاقة السببية بين التقلبات السياسية والاستقرار الاقتصادي.
- قياس تأثير تقلبات الإنتاج النفطي على المؤشرات الاقتصادية.
- تقديم التوصيات لتعزيز المرونة الاقتصادية في الاجلين القصير والطويل.

4. أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة في انها تتناول موضوع غاية في الأهمية وهو بيان دور تذبذب الإيرادات النفطية من جهة ناهيك عن مدى تأثير التقلبات السياسية على الجانب الاقتصادي في ليبيا، وبالتالي تسعى هذه الدراسة الي تقديم تقرير تحليلي كمي ونوعي لتجربة ليبيا كحالة دراسية للاقتصاد الريعي في بيئة هشة ومحاولة مساعدة صانعي السياسات على فهم آليات مواجهة الصدمات المماثلة في المستقبل.

5. فرضيات البحث:

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن لتقلبات في الإيرادات النفطية واستمرار حالة عدم اليقين السياسي والأمني تأثير مباشر على الهيكل الاقتصادي للدولة.

6. حدود البحث:

- الحدود الزمنية: 1996 – 2023.
- الحدود المكان: دولة ليبيا
- حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على تقييم أثر التقلبات السياسية وتذبذب الإيرادات النفطية على أداء الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

7. منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية باستخدام (Eviews12) لتحليل السلاسل الزمنية بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لبيان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولقياس علاقة كل من التقلبات السياسية وتذبذب الإيرادات النفطية بالنتائج المحلي الإجمالي كمياً يمكن التعبير عن العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال المعادلة الدالية التالية:

8. المعادلة الدالية للبحث

$$GDP=f(PS, ODPO)$$

حيث أن:

GDP: ويعني الناتج المحلي الإجمالي، وهو يمثل المتغير التابع في البحث.

PS: ويعني مؤشر التقلبات السياسية، وهو المتغير المستقل الأول للبحث.

ODPO: ويعني تذبذب الإيرادات النفطية، وهو المتغير المستقل الثاني للبحث.

9. مصادر جمع البيانات

إعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على عدد من المصادر والمراجع التي تتضمن عدداً من الكتب والمقالات والدراسات السابقة، إضافة إلى الاعتماد على منشورات الجهات العامة والدولية ذات العلاقة بالدراسة للحصول على البيانات العددية، حيث أن الدراسة تختبر العلاقة بين مدى حدة تأثير التقلبات السياسية وتذبذب الإيرادات النفطية مع الأداء الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، وبالتالي تمت الاستعانة بالمؤشر التقريبي للاستقرار السياسي وغياب العنف، الذي تصدر بياناته عن البنك الدولي، تحت مسمى (Political Stability And Absence Of Violence)، كما أنه تم الاستعانة ببيانات المصرف المركزي للحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي والبيانات المتعلقة بالإيرادات النفطية.

10. الدراسات السابقة

• دراسة عمارة، أميرة (2022) بعنوان عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية مصر تتناول هذه الدراسة كيفية تأثير عدم الاستقرار السياسي على الدول النامية والتعرف على أهم الأسباب لعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول. تم تطبيق نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL DATA) بالتطبيق على 33 دولة نامية في الفترة من عام 2002 إلى عام 2010 وظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي للدول النامية، أما فيما يتعلق بأسباب عدم

الاستقرار السياسي فقد توصلت الدراسة الى ان التضخم يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار السياسي في حين ان عجز الموازنة يقلل من عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

• دراسة بن خليل، حامد (2024) بعنوان أثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي تتناول هذه الدراسة كيفية تأثير الإيرادات النفطية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من عام 2000 الى 2022. تم تطبيق تقدير علاقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وظهرت النتائج في وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني ان كلاً من الإيرادات النفطية ومعدل التضخم يتحركان مع بعضهما مع الزمن كما أظهرت نتائج معامل تصحيح اخطاء (UECM) ان 60% من أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها خلال سنة واحدة

• دراسة هاشمي، جيلالي وفيصل، مختاري (2020) بعنوان أثر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL تتناول هذه الورقة البحثية تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1996-2017)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وتبين فيها ان للاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، كما بينت الدراسة ان نمو الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي وأهم على النمو الاقتصادي في الجزائر.

11. النتائج:

وتمثلت نتائج هذه الدراسة فيما يلي: -

التقدير القياس للعلاقة بين التقلبات السياسية تذبذب الإيرادات النفطية على اداء الناتج المحلي الإجمالي

في الاقتصاد الليبي:

توصيف النموذج:

توصيف النموذج يعني التعبير عن الظاهرة في شكل رياضي واتجاه العلاقة بين المتغيرات بناءً على ما تقدمه النظريات الاقتصادية.

ومن خلال ما تم عرضه في الجزء التحليلي للبحث وفي محاولة التأكد من فرضية البحث، فإنه يمكن صياغة العلاقة بين التقلبات السياسية ومساهمة قطاع النفط وحجم الناتج المحلي الاجمالي في الدالة التالية:

$$GDP = PS + ODPO + C$$

حيث أن:

PS: مؤشر التقلبات السياسية.

ODPO: حجم الإيرادات النفطية.

GDP: حجم الناتج المحلي الإجمالي.

C : ثابت المعادلة

12. عرض نتائج التقدير:

أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعزز (ADF):

تُعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت التذبذب حول وسط حسابي ثابت ومستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو وهبوط واعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات [4].

ولهذا الغرض فإنه سيتم استخدام اختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dickey Fuller test)، من أجل اختبار استقراره السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث، وقد ظهرت نتائج الاختبار كالتالي:

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعزز (ADF):

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
PS	ODPO	GDP		
-1.164111104483837	- 2.3326232159472 18	- 2.508901025 884386	t-Statistic	With Constant
0.6739968387264985	0.1695881304	0.1245351	Prob.	
n0	n0	n0		
-2.279719919911834	-2.3147776340	-2.3666493	t-Statistic	With Constant & Trend
0.429451658330228	0.4124933114338 065	0.387157960 4504676	Prob.	
n0	n0	n0		
-0.6810909047283035	-0.9269696801	-0.7083072	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.4121290088994898	0.3057011846	0.4004764	Prob.	
n0	n0	n0		
At First Difference				
d(PS)	d(ODPD)	d(GDP)		
-2.832295585413314	- 7.6704259215466 35	- 6.475219894 451985	t-Statistic	With Constant

0.06758651392265805	9.7989372405357 98e-07	1.231222714 623303e-05	Prob.	
*	***	***		
-2.829844198285359	- 7.8296174184584 61	- 4.013827976 970088	t-Statistic	With Constant & Trend
0.1999488139906363	2.1758550572027 08e-06	0.023010157 92220962	Prob.	
n0	***	**		
-2.857899797109362	- 7.8174617161716 48	- 6.608720420 895692	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.006070678634410804	5.7626745228355 54e-09	1.873618263 46612e-07	Prob.	
***	***	***		

*, **, *** تدل على مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)

يتضح من نتائج اختبار ديكي فولر أن السلاسل الزمنية الخاصة بمؤشر التقلبات السياسية استقرت عند أخذ الفرق الاول (I1) وذلك عند مستوى المعنوية 1%، و 10% وكذلك بالنسبة للسلاسل الزمنية الخاصة بالنتائج المحلي الاجمالي الإيرادات النفطية ايضاً مستقرة عند الفرق الأول (I1) وعند مستوى معنوية 1%.

ثانياً: تقدير علاقة التكامل المشترك في الاجلين الطويل والقصير

لاختبار مدي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغيرات التفسيرية والنتائج المحلي الإجمالي، تم حساب إحصاءه (F) و (T) من خلال اختبار الحدود كما موضح في الجدولين التاليين.

نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

جدول (2) اختبار التكامل المشترك بين التوترات السياسية والإنتاج النفطي مع الناتج المحلي الإجمالي

Bounds Test Dependent Variable: D(GDP) Selected Model: ARDL(4, 3, 4) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 08/18/25 Time: 16:43 Sample: 1996 2023 Included observations: 20 F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	5.744809	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

	Finite Sample: n=30		20	Actual Sample Size
3.695	2.915	10%		
4.428	3.538	5%		
6.265	5.155	1%		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)

يلاحظ من الجدول (2) أن قيمة احصاءه (F) المحسوبة بلغت (5.744809) وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى والأدنى عند مستوي معنوية 5%، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المستخدم للدراسة، أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

جدول (3) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل الأجل ومعلمة تصحيح الخطاء (ECM) لنموذج الناتج المحلي الاجمالي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.920665	0.224041	4.109367	0.0045
D(ODPO)	0.356025	0.046794	24.75649	0.0000
D(ODPO(-1))	-0.273831	0.273046	-4.954490	0.0016
D(ODPO(-2))	-0.193237	0.093380	-2.069362	0.0773
D(ODPO(-3))	-0.213984	0.086565	-2.471963	0.0427
D(PS)	0.01566	366.2879	0.806931	0.4463
D(PS (-1))	0.149245	470.4958	0.765308	0.4691
D(PS (-2))	-0.015910	428.2474	2.512490	0.0403
D(PS (-3))	0.290870	446.8478	2.243571	0.0598
CointEq(-1)*	-0.661182	0.134957	-4.965497	0.0003
ARDL Long Run Form Test				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.010	-0.028588	746.4986	1.667827	C
0.0564	-2.282264	0.293625	-0.670129	GDP(-1)*
0.0018	3.207456	0.418481	0.521942	ODPO(-1)
0.0045	-2.666036	485.5227	-0.198508	PS (-1)

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)

تقييم النموذج المقدر اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً.

أولاً: تقييم النموذج القياسي المقدر اقتصادياً.

1- تقييم مقدرات معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل.

نستنتج من الجدول (3) ما يلي:

أ- تظهر الإيرادات النفطية (ODPO) استجابة طردية ومعنوية في نموذج الناتج المحلي الإجمالي

في الأجلين الطويل والقصير، اذ بلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (0.35) في الاجل القصير، أي ان الزيادة في مساهمة الناتج النفطي بنسبة (1%) تؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (35%) في الاجل القصير ونجد ايضاً انه في حال حدوث مشاكل خلال الاجل القصير سيؤثر القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي أي ان أي إيقاف للإنتاج او تغير مفاجئ في الإنتاج لسبب ما بنسبة (1%) سوف تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي سلباً بما نسبته (-27%) خلال السنوات القادمة، في حين بلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للإيرادات النفطية تساوي (0.52) في الاجل الطويل ، أي ان زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي بنسبة (1%) يؤدي لزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (52%) في الأجل الطويل، وهذه النتائج متوقعة وتتفق من منطق النظرية الاقتصادية بالنسبة للدول الريعية لان زيادة الإنتاج النفطي يؤدي الي زيادة صادرات الدولة وبالتالي الحصول علي إيرادات أكبر من العملة الصعبة ورفع قيمة الميزان التجاري او خفض العجز فيه، وهذا يتفق مع الفرضية.

ب- يشير معامل مؤشر التوترات السياسية (PS) الي وجود علاقة طردية ضعيفة جدا وغير معنوية في نموذج الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير، حيث بلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي على معامل التوترات السياسية (0.0156).

في حين نجد أن معامل مؤشر التوترات السياسية (PS) يشير الي وجود علاقة عكسية معنوية في نموذج الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل حيث بلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي على معامل التوترات السياسية (-0.198508) أي الزيادة في مؤشر التوترات السياسية بنسبة (1%) تؤدي الي انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب (19%). هذه النتيجة تتفق مع فرضية الدراسة كما انها تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لان انخفاض شدة مؤشر التوترات السياسية في المدى الطويل يؤدي الي رفع قدرة الحكومات والشركات على وضع خطط استراتيجية طويلة المدى وتوجيه الموارد نحو المشاريع الإنتاجية بدلاً من توجيهها للتعامل مع الازمات السياسية والعسكرية واستيراد السلع ، كما انها ايضاً تؤدي الي تحسين الكفاءة الاقتصادية اطمئنان المواطنين وتقليل الفساد ورفع قيمة العملة، إلا انه قد تحدث نتائج عكسية تماماً في حال استمرت التوترات السياسية في الاجل الطويل، وهذا ما يؤيد فرضية الدراسة و التي تنص على أن لاستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي علاقة عكسية مع الناتج المحلي الاجمالي.

وبمقارنة نتائج تقدير معلمات الاجل القصير مع الاجل الطويل ومستوي المعنوية نجد انها متفقة الي حد ما بنسب متفاوتة، إلا أن ما يهم السلطات في الدولة هو تقدير معلمات الاجل الطويل للمتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، وذلك لان معلمات الاجل الطويل تقيس الأثر الكلي (المباشر والغير مباشر) للتغير في المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع، في حين تقيس تقديرات معلمات الاجل القصير الأثر المباشر فقط.

2- تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطاء الغير مقيد (ARDL-ECM)

إن معامل تصحيح الخطاء ((CointEq(-1) يعبر عن سرعة التكيف من الاجل القصير الي الاجل الطويل، ويجب ان يكون سالباً ومعنوياً ليؤكد وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج المدروس [4]، ويلاحظ من بيانات الجدول (3) سابقاً أن قيمة معامل التصحيح (ECM) والبالغة (-0.661182) سالبة ومعنوية عند مستوي معنوية اقل من (1%) وهذا يعني ان (66%) من الخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الاجل الطويل ، أي ان الاقتصاد الليبي يحتاج $1.49 = 0.66/1$ اي حوالي سنة ونصف للعودة الي حالة التوازن بعد حدوث مشاكل سياسية .

ثانياً: تقييم النموذج المقدر إحصائياً.

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول (3) سلامة النموذج المقدر إحصائياً بشكل تام، اذ كانت كل المتغيرات التفسيرية معنوية حسب اختبار (T) في الاجلين الطويل والقصير ، فضلاً عن كما هو مبين في الجدول (4) ارتفاع قيمة معامل التحديد (R.squared) ومعامل التحديد المصحح (Adjusted.R squared) على التوالي بقيمة (0.98) و (0.97) التي توضح ان النموذج يفسر (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ، وبمقارنة قيمة الخطاء المعياري للانحدار (S.E. of regression) البالغة (502) مع قيمة الانحراف المعياري للمتغير التابع (S.D. dependent var) نجد أن قيمة الخطاء المعياري للانحدار أصغر بكثير من قيمة الانحراف المعياري للمتغير التابع التي بلغت (3206) وهذا ما يؤكد دقة النموذج إحصائياً.

جدول (4) المؤشرات الإحصائية لنموذج الناتج المحلي الإجمالي

R.squared	0.987055	Mean dependent var	917.1200
Adjusted.R squared	0.975404	S.D. dependent var	3206.811
S.E. of regression	502.9244	Akaike info criterion	15.58561
Sum squared resid	2529329.	Schwarz criterion	16.08348
Log likelihood	-145.8561	Hannan-Quinn criter.	15.68280
Durbin-Watson stat	2.829668		

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)

ثالثاً: تقييم النموذج المقدر قياسياً.

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس وتحليل المحددات المفسرة للناتج المحلي الإجمالي وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية: -

1- اختبار مضروب جرانجر للارتباط التسلسلي (BGLM): -

يلاحظ من الجدول (5) أن قيمة إحصاء (F) المحسوبة بلغت (0.729039) بقيمة احتمالية (0.402)، وهذا ما يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (5) اختبار (BGLM) لنموذج الناتج المحلي الإجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.729039	Prob. F(1,22)	0.4024
Obs*R-squared	0.866031	Prob. Chi-Square(1)	0.3521

اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (HARVEY): -

يلاحظ من الجدول (6) أن قيمة إحصاء (F) المحسوبة بلغت (1.00) عند مستوى احتمالية (0.520)، وهذا يدل على ثبات حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

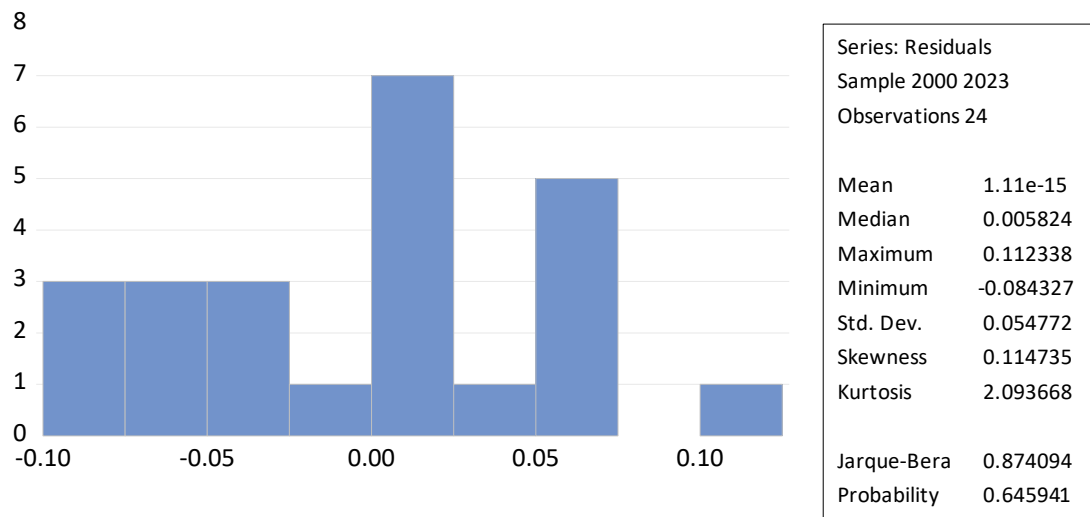
جدول (6) اختبار (HARVEY) لنموذج الناتج المحلي الإجمالي

Heteroskedasticity Test: Harvey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.5208	Prob. F(12,7)	1.005371	F-statistic
0.3945	Prob. Chi-Square(12)	12.65649	Obs*R-squared
0.5589	Prob. Chi-Square(12)	10.65216	Scaled explained SS

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)

2- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB): -

يتضح من الشكل البياني (1) إمكانية قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر، إذ بلغت قيمة (JB) (1.062) بقيمة احتمالية (0.581).

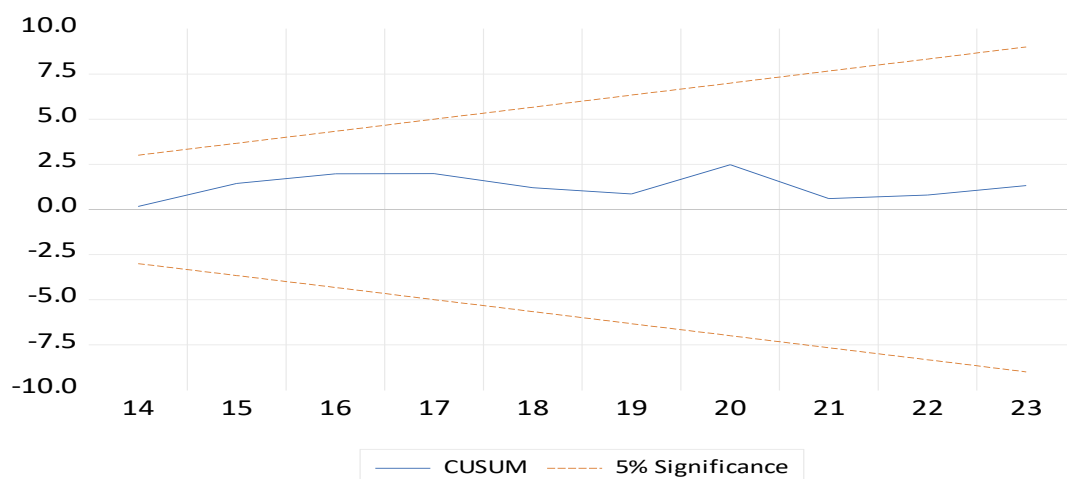


الشكل (1)

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)

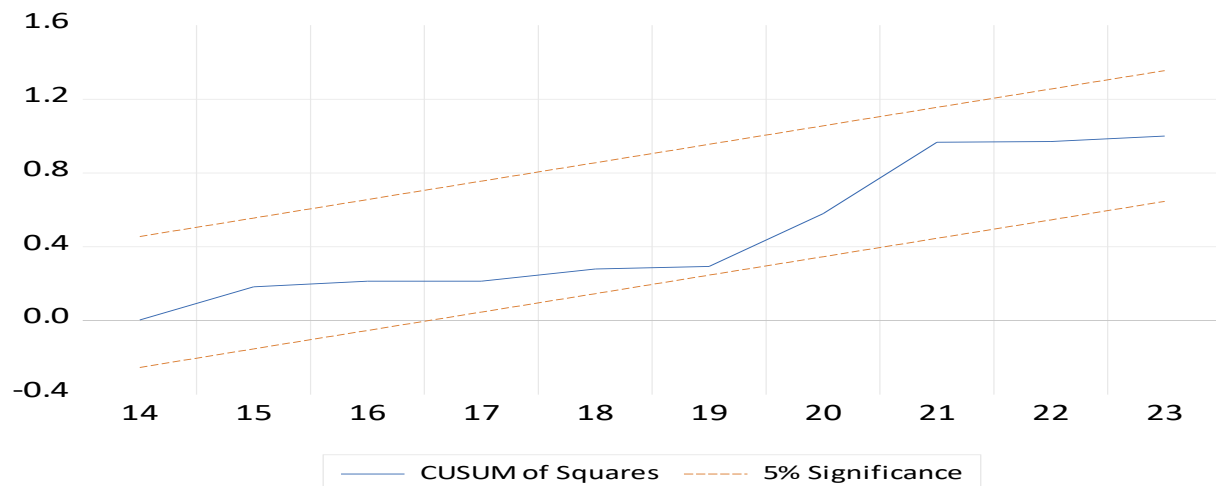
نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج (ARDL-UECM)

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين الطويل والقصير لنموذج الناتج المحلي الإجمالي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ويتم ذلك عبر اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) كما هو مبين في الشكل (2) و(3):



الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)



الشكل (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews12)

يلاحظ من الاشكال أعلاه (2) و (3) ان إحصاء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) قد وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوي معنوية 5% وهذا يعني ان المعلومات المقدرة لنموذج تصحيح الخطاء غير مقيد (UECM) المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، أما بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) فهو ايضاً اظهر استقرارية المقدرات كاملة خلال فترة الدراسة.

مناقشة النتائج:

تم التوصل من خلال التحليل القياسي السابق الي جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية

1- أكدت الدراسة أن لظروف الصراع على السلطة والانقسام السياسي أثر سلبي طويل الاجل على أداء الاقتصاد في دولة ليبيا ووجود علاقة طردية طويلة الاجل للإيرادات النفطية مع تحسن الأداء الاقتصادي.

2- اكدت الدراسة أن للدولة الليبية القدرة على الاستشفاء السريع من الصدمات التي تصيب الاقتصاد الوطني، حيث بلغ معدل تصحيح الخطاء حوالي سنة ونصف من زمن حدوث الازمة، وبالتالي يلزم على متخذي القرار في الدولة الاستثمار في هذه الميزة للمضي الى حالة الاستقرار الاقتصادي في أقرب وقت ممكن.

3- أظهرت نتائج الدراسة مدى تأثير الاقتصاد الوطني بشكل سلبي خلال فترات الابطاء مابعد حدوث الأزمات في القطاع النفطي في المدي القصير والطويل حيث بلغت نسبة تأثير السلبي بحوالي (-27%) في الناتج المحلي الإجمالي لكل (1%) تقلبات في الإيرادات النفطية.

التوصيات

- 1- على صانعي القرار السياسي أحد مسألة إدارة الموارد النفطية على محمل الجد بما انها سلعة ناضبة غير متجددة، مع التركيز على أهمية استثمار عائداتها في القطاعات الإنتاجية مع ضرورة مواكبة التحول العالمي السريع الي يتجه نحو عدم الاعتماد على مصدر محدود للدخل.
- 2- ضرورة الخروج بالوطن من حالة عدم اليقين السياسي والأمني المزمّن والمضي قدماً نحو إجراء انتخابات تشريعية وحكومية عادلة والسير على الأساس الديمقراطي في التداول السلمي للسلطات ومنع حدوث أي تقلبات سياسية او أمنية غير مشروعة تهدد الامن القومي والاقتصادي في الدولة.
- 3- على صانعي القرارات السياسية والاقتصادية اتخاذ إجراءات عاجلة من شأنها تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، ومن أهم هذه الإجراءات وضع استراتيجيات تنويع مصادر دخل الدولة ومواكبة التطور العالمي الذي يتجه نحو الطاقة النظيفة والاستثمار في التكنولوجيا ووضع خطط قصيرة ومتوسطة واستراتيجية تركز على ترشيد أنفاق الإيرادات النفطية على المجالات الغير تنموية في الدولة الليبية من أجل الوصول بالاقتصاد الوطني الي درجة اعلى من المرونة لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية في المستقبل بشكل أفضل.
- 4- اظهرت نتائج هذه الدراسة أن للإقتصاد الليبي قدرة استشفاء سريعة من الازمات لذلك يوصي متخذي القرار في الدولة الاستثمار في هذه الميزة للمضي الى حالة الاستقرار الاقتصادي والأمني في أقرب وقت ممكن.
- 5- يوصى الباحث على ضرورة زيادة تركيز البحث العلمي في المجالات التي تمس الامن القومي واثارها على الاقتصاد الوطني وتناول مواضيع أكثر دقة وعمق التي تمس القلب النابض للاقتصاد الليبي مثل دراسة أثر الهجرة الغير شرعية وأثر تهريب السلع المدعومة والوقود وعمليات غسل الاموال على الأداء الاقتصادي في ليبيا، وايضاً مدى تأثير تدخل الدول الأجنبية بشكل مباشر وغير مباشر في الشأن الداخلي الاقتصاد الليبي ومحاولة فهم جوهر المشاكل والتوصية بحلول جذرية لها.

المراجع

1. الترهوني، فريحة. عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011 "أزمة شرعية أما صراع سلطة". مجلة جامعة الزيتونة، 2021، العدد 40، 82-107.

2. الرشيد، احمد؛ السويدي، شكري. الاقتصاد السياسي للدولة الربعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا. مجلة مدارات السياسة، 2020، المجلد 04، العدد 02، 88-113.
3. الشرشاري، منال. أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة (1990-2018). رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الزاوية، مدينة الزاوية، 2021.
4. ادريوش، دحماني. سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة لياس سيدى بلعباس: الجزائر، 2013، الصفحة 109.

https://drive.google.com/file/d/1K2Vgra2eVS6uLrtHL_gmdliqxb9kFKP/view

5. مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية، الكتيب الإحصائي 1960-2024

[/https://cbl.gov.ly/statistic-book](https://cbl.gov.ly/statistic-book)

6. <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>

قائمة الملاحق

YEAR	PI	GDP	ODPO
1996	-0.98806	1218	377.58
1997		1414.9	372.1187
1998	-0.80974	1274.2	226.8076
1999		1668.6	328.7142
2000	-0.29429	1960.2	658.6272
2001	-0.12855	2064	608.88
2002	-0.09538	2601.2	1258.981
2003	0.120704	3362	1607.036
2004	0.355681	4305.9	2359.633
2005	0.448557	6193.2	3777.852
2006	0.358129	7893.81	4807.33
2007	0.747058	8590.15	5145.5
2008	0.808881	10609.6	6875.021
2009	0.831897	7622.56	3803.657
2010	0.028088	9549.16	5204.292
2011	-1.28738	5896.65	2140.484
2012	-1.58696	11675.52	6725.1
2013	-1.84408	9582.34	4388.712
2014	-2.35341	7300.07	2087.82
2015	-2.18965	6728.91	968.963

2016	-2.27474	6939.62	749.479
2017	-2.35358	9360.54	1956.353
2018	-2.43512	10467.39	3140.217
2019	-2.5659	9683.6	3176.221
2020	-2.46236	6506.5	598.598
2021	-2.30847	15898.9	8966.98
2022	-2.1937	20815.2	11489.99
2023	-2.16802	21704.4	7922.106